

اللاجئون السودانيون في مصر: 10 أعوام من الإنتظار



على مدار التاريخ عاش الآلاف من السودانيين في مصر هربًا من الأوضاع الإقتصادية المُتردية في السودان والأوضاع السياسية الغير مستقرة نتيجة للصراعات الواقعة بين الحكومة والميليشيات المسلحة، عانت السودان من الأوضاع الغير مستقرة للبلاد منذ رحيل الإحتلال البريطاني وإنفصالها عن مصر منذ عام 1956، إلا أن مصر فتحت أبوابها للاجئين نتيجة لإتفاقية ”وادي النيل“ والتي سمح بها حسنى مبارك لمساعدة السودانيين؛ حيث لم يحتج السودانيون أن يحملوا تأشيرة دخول تسمح لهم بدخول مصر، إلى أن تغيّرت الأوضاع بعد محاولة إغتيال مبارك في أديس أبابا عام 1995 علي يد إسلاميين، أكدت القاهرة أنهم مرتبطون بالسودان.

لاحقًا تم إلغاء إتفاقية ”وادي النيل“ وفرض قوانين صارمة على دخول السودانيين مصر منذ ذلك الحين. رفضت السلطات المصرية تقديم المساعدات المالية أو الخدمات التعليمية أو الاجتماعية للاجئين السودانيين داخل أراضيها بسبب عدم استقرار الأوضاع الإقتصادية المصرية وكذلك عدم وفرة الإمكانات التعليمية أو الاجتماعية للمصريين أنفسهم، حيث ترفض الحكومة المصرية إعطاءهم حقوق الملكية أو العمل نتيجة لارتفاع نسبة البطالة في مصر وكذلك نسبة الفقر، لذا بدأت المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالقيام بإحصاء أعداد اللاجئين السودانيين داخل الأراضي المصرية، على الرغم من أن معظم اللاجئين يطلبون حق اللجوء بسبب الحرب والعنف في بلادهم، إلا أن نسبة كبيرة منهم تم رفضهم من قبل السلطات المصرية لعدم توفر أدلة كافية على إضطهادهم في بلادهم.

وضع اللاجئين في مصر:

يعاني اللاجئين السودانيين في مصر من سوء المعاملة من الحكومة المصرية وأيضًا الخدمات المدنية، كما يشكون من العنصرية الغير مبررة ضدهم في المعاملات الحياتية، كما يفرض قانون العمل المصري الخاص بالأجانب شروط تعجيزية على اللاجئين السودانيين، لذا يعمل معظمهم بشكل غير قانوني، أو

في الأعمال المنزلية، كما يعمل نسبة كبيرة منهم كسائقين لسيارات التاكسي في القاهرة. كما يواجه اللاجئيين الكثير من التحديات لتوفير فرص للتعليم في المدارس والجامعات المصرية لأن معظم اللاجئيين ليس لديهم أوراق رسمية تثبت كونهم لاجئيين في مصر، حتى من نالوا حق التسجيل في المفوضية السامية للأمم المتحدة يواجهون صعوبات في إلحاق أولادهم في المدارس المصرية الحكومية.

تم إنشاء أول مدرسة للاجئيين السودانيين في 1991 على يد زوجين سودانيين من أجل تسهيل عملية التعليم للأطفال اللاجئيين، كما ساهمت بعض الكنائس في بناء المدارس الإبتدائية لهم والتي توفر التعليم منذ سن الحضانة وحتى الصف التاسع ويوجد منهم ثلاثة مدارس في القاهرة.



في حوار أجرته "كلثوم" لاجئة سودانية تعيش في مصر لمدة عشرة أعوام مع موقع ميدل إيست آي تصف فيه أوضاع اللاجئيين منذ عام 2000 وحتى الآن.

تقول "كلثوم": الوضع يزداد سوءًا في مصر، كئنا من قبل نستطيع أن نقوم بالأعمال المنزلية البسيطة ونكسب رزقنا منها، وأحيانًا نعمل بشكل غير قانوني ومع ذلك كئنا نقدر على تدبير مصاريف حياتنا اليومية، أما الآن ومع غلاء الأسعار في مصر لا يمكننا فعل ذلك، لقد أثر عدم الإستقرار الأمني في مصر على وضع اللاجئيين السودانيين كذلك، فبدأ يتم توقيفنا في الشارع من قبل قوات الشرطة المصرية والسؤال عن أوراق تسجيلنا كلاجئيين أو أوراقنا الشخصية.

تشير "كلثوم" في حديثها أن اللاجئيين السوريين يحظون بالاهتمام الأعظم من قبل الحكومة المصرية وكذلك المنظمات العالمية، إذ تقول الإحصائيات أن للسوريين النسبة الأعلى للاجئيين في مصر وتقدر بـ 135,000 لاجئ مسجل، ولكنها تقول بأن للاجئيين السودانيين النسبة الأعلى في مصر إذ بلغ عددهم مؤخرًا إلى إثني مليون لاجئ، عشرات الآلاف منهم مسجلين رسميًا، أما الباقي فيعيش هنا منذ سنوات

بدون تسجيل رسمي.

عبر اللاجئون عن غضبهم الشديد بسبب إهمال المفوضية السامية للأمم المتحدة الخاصة بشئون اللاجئين لهم، إذ امتنعت المنظمة عن تسجيل المزيد من السودانييين في مصر كما امتنعت عن منح المساعدات المالية أو الاجتماعية.

يقول "عادل سلام" ناشط سوداني من دارفور يعيش في مصر منذ عام 1993 في حوار مع ميدل إيست آي بأن اللاجئين لا يستطيعون الإنتظار أكثر من ذلك، ازداد الوضع سوءًا في مصر بعد تخلي المنظمات الدولية عن حقوق اللاجئين السودانييين، فهم لا يحصلون على مساعدات مالية أو أي إهتمام دولي بهم، لابد للاجئ أن يقيم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات حتى يتم الإهتمام به من قبل المنظمات هنا، لقد هرب السودانييون بالقوارب إلى مصر بحثًا عن الأمان، ولكن اللاجئين يعانون الكثير في مصر مما إضطرهم للهرب إلى البلاد الأوروبية بأي وسيلة يستطيعون توفيرها.



قررت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في 2004 عدم التعامل مع اللاجئين السودانييين وعدم منحهم أوراق التسجيل، مما أغضب العديد منهم وقرروا في عام 2005 الاعتصام في حديقة "مصطفى محمود" الواقعة أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة في القاهرة للتظاهر على قرارات المنظمة، وبعد شهور من المفاوضات الفاشلة بين الطرفين إجتاحت الشرطة المصرية في ديسمبر حديقة مصطفى محمود لتقوم بالتفريق العنيف بين المتظاهرين بالهراوات ومدافع المياه والضرب بالأيدي والعصيان، مما أدى إلى قتل 29 لاجئ من بينهم 11 طفلًا وحالة تم التأكد من إنتحارها مباشرة بعد تفريق المتظاهرين من الحديقة بالعنف.



عشرة أعوام من إنتظار إعتراف الأمم المتحدة باللاجئين:

على الرغم من مرور أكثر من عشرة أعوام على الحادثة إلا أنها مازلت محفورة في ذاكرة مجتمع اللاجئين السوداني في مصر، فهي واحدة من عواقب الشتات التي يعيشها السودانيون ، فمن بينها الإعتقالات والترحيل القسريّ وكذلك الإهانة.

يقول ”محمد“ أحد اللاجئين من دارفور أن بعد إنهاء التعامل معنا من قبل منظمة الأمم المتحدة وتفريق المتظاهرين بالقوة من ”مصطفى محمود“ أخذتنا الشرطة المصرية للسجن وقتها، لقد ظللت في السجن أربعة أشهر، كانوا يخبرونني أن علي العودة للسودان وكنت أجيّب بأنني لا أستطيع العودة، ففروا إبقائي في السجن وقتها حتى أطلقوا سراحي.

طرق الهروب:

حاول اللاجئين الهروب من مصر عن طريق القوارب مُتخذين الهجرة الغير شرعية سبيلاً إلى البلاد الأوروبية، كما حاول البعض منهم الهروب إلى إسرائيل من خلال سيناء، على الرغم من وصول نسبة هروب السودانيين إلى إسرائيل إلى 0% في العام الماضي نتيجة الحواجز التي تقيمها إسرائيل على الحدود منذ 2010 إلا أن اللاجئين مازالوا مستمرين في محاولة الهروب بشكل جنوني، كما يتخذ البعض مدينة ”السلوم“ بالقرب من الحدود الليبية مقراً للإنتظار للعبور إلى داخل ليبيا للبحث عن فرص للعمل.

تقول ”كلثوم“ أنها تتذكر جيداً ذلك الموقف الذي شهدته عندما إشتبك الأمن المصري في عراق مع لاجيء سوداني يحمل أوراق لجوءه خارج إحدى المنظمات العالمية الخاصة باللاجئين، تقول بأنها عندما تطلعت وجدت الأمن المصري يضرب اللاجئين والكل يقف مُتفرجاً، كل لاجيء سوداني يحمل أوراقه ولا يتدخل، الكل يخاف، الكل يخشى أن يسحبوا منه أوراقه ويضعوه في السجن أو يقوموا بترحيله بالعنف، الكل يخاف، لذا وقف الجميع يتفرج فقط.